المَبحث الخامس

التَّشكيك في نسبة «الجامع الصَّحيح» بصورته الحاليَّة إلى البخاري

المَطلب الأوَّل
دعوى ترك البخاريِّ كتابَه مُسودَّة وتصرف غيره فيه

يُشكِّك بعضُ مَن تَصدَّىٰ لنقدِ «الصحيح» من المُعاصرين في صِحَّةِ نسبته إلىٰ البخاريِّ كاملًا، ويستدلُّون علىٰ ذلك بما يَصفونه اضطرابًا في التَّرتيب الَّذي اعتُمِد لأبوابه؛ ذلك أنَّهم لاحظوا أنَّ بعض أبوابه يتضَمَّن أحاديث كثيرة، وبعضُها فيه حديثٌ واحدٌ، وبعضُها يَذكر فيه آية مِن القرآن، وبعضها لا يَذكر فيه شيئًا البتَّة!

فتوهَّموا أنَّ مَرَدَّ ذلك إلىٰ تركِ البخاريِّ كتابَه عند موتِه علىٰ غيرِ صيغَتِه النِّهائية؛ ما أدَّىٰ بناسِخيه إلىٰ ضَمِّ بعضِ الأبواب، وإضافةِ تراجم إلىٰ أحاديث غير مُترجم لها، «وهذا يعني أيضًا في نَظَرِ أحمد أمين ومحمود أبو رَيَّة: أنَّ «الجامعَ الصَّحيح» في شكلِه النِّهائيِّ، أنجَزَه أتباعُ البخاريِّ وتلاميذُه»![1]

يقول (عبد الصَّمد شاكر) في تقرير هذه الشُّبهة: «إنَّ هذا التَّكرارَ المُمِلَّ . . ليس مِن صُنعِ المؤلِّف، فإنَّه مات قبل تدوينِ كتابِه، فترَكَه مُسودًّا، فتَصَرَّف فيه المُتصرِّفون بلا رَوِّية، وعليه فيَقِلُّ الاعتمادُ علىٰ الكتابِ المَذكور، فإنَّ أمانةَ البخاريِّ ووثاقتَه لا توجدان أو لم تَثبُتا لهؤلاء المُتصَرِّفين»[2].

وكان الغَرض من هذه الدَّعوىٰ: إسنادُ ما يدَّعونه مُنكراتٍ في الكتاب إلىٰ تركِ البخاريِّ له مُسودَّة، ومِن شأنِ المُسْوَدَّات أنْ تكون غيرَ مُنقَّحَة! ومِن شأنِ

---

(١) «الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث» لمحمد حمزة (ص/٢٢٤).

(٢) «نظرة عابرة في الصحاح الستة» (ص/٥٨).

عدمِ التَّنقيحِ أن يأتي الكتابُ علىٰ غير ما يُرام مِن الصِّحة! بـ «أنْ يكون -مثلًا- في النُّسخةِ ما لم يكُن البخاريُّ مُطمئنًّا إليه، علىٰ عادةِ المُصنِّفين، يَستعجِلُ أحدُهم في التَّسويدِ علىٰ أن يَعود فيُنقِّح كلَّ ذلك»[1]، ليخلُصوا بهذا إلىٰ ما يشتهونَ إسقاطَه مِن أحاديثِ البخاريِّ.

يقول (حُسين غُلَامي): «الَّذي يَتأمَّل في حياةِ البخاريِّ وكتابِه الصَّحيحِ، يُصدِّق أنَّ الكتابَ لم يَكمُل بيدِ المؤلِّفِ في حياتِه، بل إنَّ بعضَ تلامِذَتِه وغيرَ تلامذتِه أضافوا إلىٰ ما أنجزَ في حياةِ المؤلِّف، وهناك شواهد، منها:

ما صَرَّح به المُستَمْلي (ت٣٧٦هـ) في روايةِ أبي الوَليدِ الباجيِّ -كما ذكرَه ابن حَجر- قال: انتسَخْتُ كتابَ البخاريِّ مِن أصلِه الَّذي كان عند صاحبِه محمد بن يوسف الفربري، فرأيتُ فيه أشياء لم تَتِمَّ، وأشياءَ مُبيَّضة، منها تراجم لم يُثبِت بعدها شيئًا، وأحاديثُ لم يُترجِم لها، فأضَفْنا بعضَ ذلك إلىٰ بعضٍ»[2].

يقول (عبد الصَّمد شاكر): «وهذا مِمَّا يُقلُّ الاعتمادَ علىٰ الكتابِ المَذكور»[3].

ويزيد (صادق النَّجمي) مُعقِّبًا علىٰ كلامِ المُستمليِّ: «هل المُكمِّل والنَّاظم للصَّحيح استعملَ في عمليَّةِ التَّرتيبِ ذوقَه ورأيَه الخاصِّ به؟!.. القدرُ المُتيقَّن والبيِّن، أنَّ أيَّ كتابٍ له ظروف مُماثلةٌ للصَّحيح -الَّذي قام الآخرون بتصحيحِه وتكميلِه، وإن كان خاليًا مِن المؤاخذاتِ والإشكالاتِ- فهو ساقطٌ عن الاعتبارِ والأهميَّةِ، ومَسلوبُ الصَّحة، ولا يُمكن الوثوقُ والاعتمادُ علىٰ ما يَحتويه، لأنَّه يَستلزم الشكَّ والتَّردُّد في قرارة أنفسِنا بالنِّسبة إليه»[4].

---

(١) «الأنوار الكاشفة» للمعلمي (ص/ ٢٥٧-٢٥٨).

(٢) «الإمام البخاري وفقه أهل العراق» للهرساوي (ص/ ١٣٠-١٣١).

(٣) «نظرة عابرة إلىٰ الصحاح الستة» لعبد الصمد شاكر (ص/ ٥٥).

(٤) «أضواء علىٰ الصحيحين» (ص١٢٥-١٢٦).

المَطلب الثَّاني
دعوى أنَّ اختلاف رواياتِ «الصَّحيح» أمارةٌ على وقوع العبثِ بأصله

لقد أوغَلَ (غُلامي) في طعنِه بنُسخ البخاريِّ حين زادَ بتصوُّره المختلِّ للاختلافاتِ الحاصلةِ بين رواياتِه شُبهةً أخرىٰ، يقول عن ذلك: «يُؤكِّد بعضُ المُحدِّثين من أهل السُّنة وجود روايات نُسبت إلىٰ الصَّحيح لا توجد في نُسخِه الأخرىٰ»(١).

واستشهدَ علىٰ دعواه بما رآه أبو العباس القرطبيُّ (ت ٦٥٦هـ) في بعضِ النُّسَخِ القَديمةِ مِن «البخاريِّ» ما نَصُّه: «قال أبو عبد الله البخاريُّ: رأيت هذا القَدَح -يعني قَدح النَّبي ﷺ الَّذي كان عند أنس بن مالك رضي الله عنه بالبَصرة وشربتُ منه، وكان اشتُري مِن ميراثِ النَّضر بن أنس بثمانمائة ألف»(٢).

فكان لازمُ هذا عند (غلامي) أنَّ النُّسَخ المتأخِّرة للصَّحيح قد أُحِدثَ فيها وغُيِّرَ، ما جَعَلها تختلف عن النُّسَخ القديمةِ بشهادة كلام القرطبيِّ عنده.

ثمَّ استرسلَ (غلامي) في محاولةِ التَّأكيدِ علىٰ الخرقِ السَّافر لمُقتضياتِ التَّوثيق السَّليم لمُدوَّنات الحديث، باستدعاءِه شاهد حديثِ ابنِ عبَّاس رضي الله عنهما،

---

(١) «البخاري وصحيحه» ص/١٢

(٢) «فتح الباري» (١٠/ ١٠٠).

والَّذي فيه: «**وَيْحَ عمَّار! تقتلُه الفئةُ الباغية، يَدعوهم إلىٰ الجنَّةِ ويَدعونه إلىٰ النَّار**».

فبعدَ أن نقلَ عن بعضِ شرَّاحِ «الصَّحيحِ» تقريرهم لحذف البخاريِّ من هذا الحديث جملة: «**تقتله الفئة الباغية**»، قال (غلامي): «ما يُثير الدَّهشة، أنَّه ومع كثرةِ المناقشاتِ في حذفِ روايةِ عمَّار المذكورةِ، هو وجودها في النُّسَخ الَّتي بين أيدينا! فمِن أين مَصدرُ ذلك إذن؟! . . ومِن هنا يُمكن القول أنَّ ما يوجد بين دَفَّتي البخاريِّ، وفي جميع مُجلَّداته، ليس كلُّه مِن تصنيف محمَّد بن إسماعيل»[١].

فبنفسِ هذه النَّظرةِ القاصرةِ إلىٰ اختلافِ رواياتِ البخاريِّ استباحَ بعضُ مُغَفَّلي أهلِ السُّنةِ الطَّعنَ في بعضِ متونِ «الصَّحيحِ»؛ منهم (محمَّد سعيد حَوَّا)[٢] الَّذي احتجَّ بظهورِ الاختلافِ بين النُّسَخ الخطيَّة، ليتشكَّك في سَلامةِ أحاديثِها مِن التَّصرفِ[٣].

والَّذي أبردَ قلبَ (غلامي) بطروءِ تصرُّفِ الرُّواةِ في مُسودَّة البخاريِّ: وقوفُه في الكتابِ علىٰ أسانيد مُبتدَؤُها أحَدُ رُواةِ «الصَّحيح» من تلاميذ البخاريِّ! فيقول: «إنَّنا نجِدُ رواياتٍ يَرِد فيها محمَّد بن إسماعيل البخاريُّ كحَلقةٍ في سلسلةِ الرُّواة والإسناد! بمعنىٰ أن المُؤلِّف يتَحوَّل إلىٰ راوٍ للحديثِ فقط! كما هو الحال في كتابِ العِلم. .»[٤]، و«لا يخفىٰ أنَّ ذِكرَ المؤلِّف لابُدَّ أن يأتي في بدءِ السَّند»[٥].

---

(١) «البخاري وصحيحه» (ص/١).

(٢) أستاذ للحديث النبوي بجامعة مؤتة بالأردن، وهو ابن سعيد حوَّا (ت١٤٠٩هـ)، الكاتب الإسلامي المعروف، وهو من أبرز حاملي راية الإخوان المسلمين في سوريا.

(٣) مقالة محمد سعيد خوا في جريدة «الدستور الأردنية» بتاريخ ١١ربيع الأول ١٤٣١هـ، الموافق ٢٥/٢/٢٠١٠م، عدد رقم (١٥٣٠٩).

(٤) «البخاري وصحيحه» (ص/١٢).

(٥) «كشف المتواري في صحيح البخاري» لجواد خليل (١/ ٧١).

قصدُه بهذا، ما جاء نَصًّا في (كتابِ العلمْ) مِن «الصَّحيح»: «وأخبرنا محمَّد بن يوسف الفربري: وحَدَّثنا محمد بن إسماعيل البخاري قال: حدَّثنا عبيد الله بن موسىٰ، عن سفيان قال: «إذا قُرِئ علىٰ المُحدِّث، فلا بأس أن يقول: حدَّثني»، قال: وسمِعتُ أبا عاصم يقول عن مالك وسفيان: «القراءةُ علىٰ العالِمِ وقراءتُه سَواء» اهـ

المَطلب الثَّالث
أوَّليَّة المستشرقين إلى مقالة الإقحام والتَّصرُّف في أصل البخاريِّ

أصل ما مرَّ عليك من شُبه بحقِّ سلامة نُسخ الصَّحيح، لم يكُن مِن كِيس مَن أسلَفنا ذكرَ أقوالِهم مِن الشِّيعة أوالحداثيين، بل ولا مِن مُبتكراتِ (أحمد أمين) و(أبو ريَّة)، إنَّها تَلبيساتٌ استشراقيَّة قديمة، مِمَّن تزعَّم التَّهويشَ بها المستشرِقُ المَعروف (جولدزيهر)[1]، والَّذي لم يقنَع بالتَّشكيكِ في نسبةِ الأحاديثِ إلىٰ نبيِّ الإسلام ﷺ، حتَّىٰ انتقل إلىٰ التَّشكيكِ في نسبةِ ذاتِ التَّصانيف الَّتي احتوتها إلىٰ مُؤلِّفيها علىٰ الشَّكل الَّذي ارتضوه.

وقد عُرِف عن هذا المستشرق حنقه علىٰ «الجامع الصَّحيح» بخاصَّة، واسترابته من صحَّة نُسَخِه بدعوىٰ وقوعِ التَّحريفِ بها، بلْهَ الإقحام! ممَّا يُفقدها وثاقَتها التَّاريخيَّة وقيمتَها العلميَّة، مستشهدًا علىٰ هذه التُّهمةِ بنصَّين مِن «الجامع الصَّحيح»:

أمَّا مثاله الأوَّل علىٰ دعوىٰ إقحامِ الرِّواياتِ في البخاريِّ: فأثرُ عمرِو بن

(١) **أجناس جولدزيهر**: مستشرق مجرىٰ يهودي، تعلم فىٰ بودابست وبرلين، ورحل إلىٰ سوريا، كما انتقل إلىٰ فلسطين ومصر، ولازم بعض علماء الأزهر، عُين أستاذا في جامعة بودابست، وتوفي بها، وله تصانيف كثيرة في الفقه الإسلامىٰ باللغات الأجنبية، منها «العقيدة والشريعة في الإسلام»، انظر «الأعلام» (١/ ٨٤).

ميمون يقول فيه: «رأيتُ في الجاهلية قِرْدة، اجتمع عليها قِرَدَة قد زنت، فرجموها»[١]:

حيث استدلَّ (جولدزيهر)[٢] علىٰ دَسِّ هذه الرِّواية في «البخاريِّ» بكلامٍ للحُمَيديِّ (ت٤٨٨هـ) يقول فيه بعد سرد الحكاية: «كذا حكاه أبو مَسعود -يعني أثرَ عمرو بن ميمون-، ولم يُذكَر في أيِّ موضعٍ أخرجه البخاريُّ مِن كتابه، فبَحَثنا عن ذلك، فوجدناه في بعضِ النُّسَخ لا في كلِّها، قد ذُكِر في (أيَّام الجاهلية)، وليس في روايةِ النَّعيمي عن الفربري أصلًا شيءٌ مِن هذا الخبر في القِرَدة، **ولَعلَّها مِن المُقحَمات الَّتي أُقحِمَت في كتاب البخاريِّ»[٣].**

وتبعَ الحميديَّ علىٰ هذا الادِّعاء ابنُ الجوزيِّ (ت٥٩٧هـ) وأقرَّه[٤]، وكذا فعَلَ ابن الأثير (ت٦٣٠هـ)[٥].

ولتأييد هذا الإقحامِ المُدَّعىٰ في «البخاريِّ»، ساقَ (جولدزيهر) استنكارَ ابنِ عبد البرِّ (ت٤٦٣هـ) لمتنِ هذا الأثر، وهو قوله: «هذا عند جماعةِ أهلِ العلم منكرٌ إضافةُ الزِّنَا إلىٰ غيرِ مُكَلَّف، وإقامةُ الحدودِ في البَهائم»[٦].

وبهذا تصير روايةُ البخاريِّ لأثرِ عمرو بن ميمون هذا مَثارَ غلَط كبيرٍ عند ثلاث طوائف مِن المُعاصِرين:

طائفةٍ أولىٰ: تَزيَّت بلباسِ التَّوثيق في الظَّاهر -كحالِ هذا المُستشرق المَجَريِّ- أنكرَت أن يكون أثرُ ابنِ ميمونٍ مِن جملةِ ما أودَعَه البخاريُّ في كتابِه مِن الأساسِ، وأيَّدت مَوقفها هذا بما تدَّعيه مِن نكارةٍ في متنه.

---

(١) أخرجه البخاري في (ك: المناقب، باب: أيام الجاهلية، رقم: ٣٨٤٩).

(٢) في كتابه «دراسات محمديَّة» (ص/٢٦٦)، وتابعه علىٰ تقرير الشُّبهة (حسين الهرساوي) في كتابه «البخاري وصحيحه» (ص/١٣-١٤).

(٣) «الجمع بين الصحيحين» (٣/ ٤٩٠) ونقل الدميري أيضًا قولَه هذا مُوافقًا له في «حياة الحيوان الكبرىٰ» (٢/ ٣٣٣).

(٤) «كشف المشكل من حديث الصَّحيحين» (٤/ ١٧٥).

(٥) «أسد الغابة» (٣/ ٧٧٢).

(٦) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٣/ ١٢٠٥).

ولا يخفىٰ أنَّ هذا الزَّعم ينتج عنه عدمُ الوُثوق بجميعِ ما في «الجامع الصَّحيح»! فإنَّه إذا جازت دعواهم في واحدٍ لا بعينِه، جازَت في كلِّ فَردٍ فردٍ مِن أحاديثِه، فلا يبقىٰ لأحدٍ وُثوق بما في الكتاب!

وأمَّا الطَّائفة الثَّانية: فلم تنشغل بدَعوىٰ الإقحامِ هذه، واقتصرَت علىٰ إنكار متن هذه الرِّواية فقط، لا تلوي في ذلك علىٰ شيءٍ إلَّا تسفيه عقلِ البخاريِّ وفهمه! تُهمةً له باستساغةِ حمَاقاتِ الرُّواة مِن غيرِ فرقانٍ يُميِّز به مَعقولَ الأخبارِ مِن مَردودِها.

وفي تقريرِ دعوىٰ النَّكارةِ هذه، يقول (محمَّد جواد خليل):

«نُلاحظ أنَّ هذا التَّابعي (ابن ميمونٍ) قد أطلقَ كلمةَ الزِّنا علىٰ القِرْدَة..! وعندما تَرىٰ ديكًا سَفَدَ علىٰ دَجاجة، فلا يجوز لك أن تقول إنَّ هذا الدِّيك يزني، وكذلك عندما تَرىٰ كَبشًا ينزو علىٰ نَعجةٍ، فلا يجوز أن تقول إنَّ هذا الكبش يزني! وذلك لأنَّ الحيوان غير مُكلَّف، فكلمة الزِّنا لا تُطلق ولا تُقال إلَّا لبني البَشر، ولِمن عَقل، ووَقع عليه التَّكليف الشَّرعي .. وهل كان هذا القرد الزَّاني مُحصَنًا؟!..»[1].

ثمَّ يقول: «ثمَّ ماذا نستفيد مِن ذكرِ هذه الرِّواية؟ أليسَ المسلمون في غِنًى عن ذِكر مثل هذه الرِّوايات؟!»[2].

أم «هذا وَحيٌ مِن السَّماء؟!»[3] كما يتهكَّم به (نيازي).

وأمَّا الطَّائفة الثَّالثة: فعلىٰ خلاف السَّابقة حافِظةٌ للبخاريِّ قامتَه العلميَّة، مُعليةٌ مِن شأنِ «جامعِه»، مِن غيرِ أن يمنعَها ذلك مِن الاعترافِ بنكارةِ مثل هذه القصَّة في «الصَّحيح»:

كما تراه -مثلًا- في تعليقِ الألبانيِّ عليه بقوله: «هذا أثرٌ مُنكر؛ إذ كيف يمكن لإنسانٍ أن يعلمَ أنَّ القِرَدَة تَتزوَّج، وأنَّ مِن خُلُقِهم المحافظةَ علىٰ العِرْض،

(١) «كشف المتواري» (٢/٣٢٩-٣٣٤) بتصرف يسير.

(٢) «كشف المتواري» (٢/٣٣٢).

(٣) «دين السلطان» لنيازي (ص/٤٥٥).

فمَن خان قَتَلوه؟ ثمَّ هَبْ أنَّ ذلك أمرٌ واقع بينها، فمِن أين عَلِم عمرو بن مَيمون أنَّ رجم القِردة إنمَّا كان لأنَّها زَنَت؟!»[1].

وإن كانَ الألبانيُّ قد أحالَ إلىٰ صيغةٍ مُفصَّلةٍ أخرىٰ لهذه الرِّواية، تُبعد في رأيِه النَّكارةَ الظَّاهرةَ عنها، سيأتي ذكرُها في مَوضِعها قريبًا إن شاء الله.

فهذا عن المِثال الأوَّل الَّذي ساقه (جولدزيهر) للدَّلالة علىٰ الإقحامِ في «البخاريِّ».

وأمَّا مثاله الثَّاني لذلك:

فحديث عمرو بن العاص ﷺ يَرفعه: «**إنَّ آلَ أبي (...) ليسوا لي بأولياء**»، الَّذي أخرجه البخاريُّ في «صحيحِه» بقوله:

حدَّثنا عمرو بن عبَّاس، حدَّثنا محمد بن جعفر، حدَّثنا شعبة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، أنَّ عمرو بن العاص ﷺ قال: سمعتُ النَّبي ﷺ جهارًا غير سِرٍّ يقول: «**إنَّ آل أبي** -قال عمرو: في كتاب محمَّد بن جعفر: بَياضٌ- **ليسوا بأوليائِي، إنَّما وَليِّي الله وصالحُ المؤمنين**».

ومحلُّ الشَّاهد عنده قولُ عمرو بن عبَّاس شيخِ البخاريِّ: «في كتابِ محمَّد بن جعفر: بياض».

لقد حَمَّل (جُولدْزيهر) هذه الجملة المُعترضة طودًا مِن التَّفسيراتِ الهزيلةِ، من ذلك قوله: «يميلُ النُّسَّاخ المُتحيِّزون في عدم اهتمامهم بقضايا السُّلالة والنَّسبِ، إلىٰ رغبتهم في تركِ الأسماء، وشيخُ البخاريِّ قال عندما وَصَل إلىٰ الكلمةِ النَّاقصةِ في نَصِّ محمَّد بن جعفر ما نصُّه: (يوجد بَياض)، وقد زَوَّد البخاريُّ هذه الكلمات -كلماتِ شيخِه- في نصِّه، ولكنَّ المُفسِّر للحديث فَهِم هذا كما لو أنَّ كلمةَ (بَياض) تأتي بعد (أبي)! وبذلك يجعلُ النَّبيَّ ﷺ يَلعنُ عائلةَ أبي بَياضٍ»[2]!

وسيأتي الجواب عن هذه الدَّعاوي بأمثلتها في مطالب قريبة لاحقة.

---

(١) «مختصر صحيح الإمام البخاري» للألباني (٢/ ٥٣٥).

(٢) «دراسات محمدية» (ص/ ٢١٩).

المَطلب الرَّابع
دعوى الانكارِ لما بأيدينا مِن نُسَخِ «الصَّحيح» إلى البخاريِّ

ثمَّ جاء أُناسٌ مُتعالمون في بلدي المغرب عدَوا طَورَهم، فادَّعوا انتفاءَ نِسبةِ ما بِأيدينا مِن نُسَخٍ لـ «الصَّحِيح» إلىٰ البخاريِّ! لعدمِ استيثاقِهم بأنَّها النُّسخةِ الأصليَّة الَّتي بخَطِّ المؤلِّفِ وعليها توقيعُه.

وإن كان أصل هذه الشُّبهة قديم، منسوبٌ إلىٰ عليِّ بنِ مُحَمَّد بنِ أبي القاسِم[1] أحدِ شيوخِ الزَّيديَّةِ في القرن الثَّامِن، فلقد أشاحَ بوجهِه عن دواوينِ الحديثِ عند أهل السُّنة وشَكَّك في نسبتها إلىٰ أصحابها، مُحرِّجًا علىٰ مَن يَنسِبُ ما فيها إليهم، ومِنها «الصَّحيحان»؛ وقصدُه تعسير السُّبُلِ إلىٰ معرفةِ السُّنَن، والافتِتانَ في أساليبِ التَّنفيرِ عن مطالعتها[2].

لكن الشُّبهة ما فتئت أن اضمَحلَّت بين طيَّاتِ الدُّهورِ، لفُشوِّ المعرفةِ بطُرقِ الرِّوايةِ بين عَوامِّ أهل السُّنةِ فضلًا عن عُلمائِهم، فلم يأبهوا لسُخفها؛ حتَّىٰ أعادَ الدَّندنَةَ حولَها المُستشرِق (مَنْجَانَا)[3] في دراسةٍ له عن نُسخةِ أبي زيدِ المروزي

---

(١) علي بن محمد بن أبي القاسم، مِن سلالة الهادي يحيىٰ ابن الحُسين: مُفسِّر يَماني، مِن مُجتَهدي الزَّيدية، صنَّف «تجريد تفسير الكشَّاف»، وله تفسير للقرآن في ثمانية أجزاء، كما يقول الشَّوكاني في ترجمته في «البدر الطالع» (١/ ٤٨٥).

(٢) انظر الرَّد عليه في ذلك مِن تلميذه ابن الوَزير اليَماني في «العواصم والقواصم» (١/ ٣٠٢).

(٣) ألفونْس مَنْجَانا الكلداني: قسٌّ عراقي، وُلد في قرية شَرانش مِن أعمال المُوصل في شَمالي العراق، =

لـ «صحيح البخاريِّ»[1]، لم يرعِها إخوانه المُستشرقون كبير بالٍ، لعلمهم بهشاشتها.

ليتَلقَّفَها بعدُ بعض رُويبضة العرب -ويا للعجب!- يدلون بها برهانًا علىٰ انقطاع الصِّلَةِ بين «صحيحِ البخاريِّ» ومُؤلِّفِه.

ترىٰ أحد هؤلاء بنَبرةِ المَغرورِ يقول: «مِن حَقِّنا أن نُسَائِل هؤلاء الشُّيوخِ حول النُّسخةِ الأصليَّةِ لصحيح البخاريِّ كما خَطَّها الشَّيخ البخاريُّ، فإذا كان لدينا الآن هذا الكتابُ الَّذي يُطلَق عليه «الجامع الصَّحيح» .. وهو مَليء بالطَّوامِ الكبرىٰ، والخُرافاتِ الجَسيمةِ، والإساءاتِ البالغةِ للدِّين وللرَّسول .. مِمَّا يجعلنا نَتسائل بحُرقةٍ وبشكٍّ هو أقربِ إلىٰ اليقين: مَن ألَّف صحيح البخاريِّ حَقًّا؟! **وهل يُمكننا أن ننسِب كتابًا لشخصٍ ما، وليس هناك أيُّ أثرٍ يَدلُّ علىٰ علاقتِه من قريبٍ أو بعيدٍ بهذا الكتاب؟!**»[2].

= وبعد أن أنهىٰ دروسَه فيها، نزَح إلىٰ انلترا، وعمل في مكتبة (رايلند) الشَّهيرة بمخطوطاتها العربيَّة، حتَّىٰ توفِّيَ سنة (١٩٣٧م)، انظر «موسوعة المستشرقين» للبَدوي (ص/٤٦٨).

(١) يوجد منها قطعة محفوظة ضمن مجموعةٍ لهذا المُستشرق، الموجود من هذه النُّسخة اثنتان وخمسون ورقة، تشتمل علىٰ كتاب الزَّكاة، ثمَّ كتاب الصَّوم وفيه سقطٌ، ثمَّ الحج، نشر عنها (مانانا) دراسةً باللُّغة الإنجليزيَّة عام (١٩٣٦م) في كامبريدج، ساعدَه في بعضها المُستشرق (مَرجليوث)، وقد تكفَّل د. أحمد السَّلوم بالرَّد علىٰ بعضِ ما فيها من أغاليط، في مقالةٍ له بمُدوَّنتِه الإلكترونيَّة أسماها: «رسالة في الرَّد علىٰ شُبه مَنانا حول صحيح البخاري» بتاريخ ٢٩ ماي ٢٠١٥م.

(٢) «صحيح البخاري، نهاية أسطورة» لرشيد أيلال (ص/١٦٣، ٢٤٣).
وهو بتطلُّبه لوثيقة ماديَّة بخطِّ المؤلِّف نفسِه شرطَ إثبات الكتاب له، ماشٍ في ذلك علىٰ نفس المهيع المُعوجِّ الَّذي ابتدعه بعض المُستشرقين الجُدد، كالمؤرِّخ الأمريكي توم هولاند في برنامج وثائقي تلفزيوني له شهير بعنوان: (الإسلام الحكاية المخفية).
ومقمِّشُ هذا الهُراء «أسطورة البخاري» مِمَّن ضجَّ النَّاس من كثرة سرقاته فيه، منهم كاتب عراقيٌّ رافضيٌّ يُدعىٰ (ليث العتابي)، ألَّف كتابًا بحالِه فيه أسماه: «السَّرقات الَّتي أصبحت كُتبا»! أوضح فيه مكامن السَّرقات في كتاب (رشيد أيلال) وكُتب (مصطفىٰ بوهندي) و(الأزرق الأنجري) من مصادرها في كُتب الشِّيعة الرَّافضة، يقول: «.. وكأنَّ بوهندي والأنجري وأيلال تخرَّجوا من مدرسة واحدة في السَّرقة!» كما في حوار له مع يومية النَّهار المغربية، علىٰ موقع «ريحانة بريس»، بتاريخ ٢٣ يوليوز ٢٠١٩م.

هذا؛ وتلخيصًا لِما مَضىٰ مِن مُعارضاتٍ مُتعلِّقةٍ بنسبةِ ما في «الجامع الصَّحيح» إلىٰ البخاريِّ، نختزل تلكمُ الشُّبَه بردِّها إلىٰ أصلين جامعين لها:

أوَّلهما: أنَّ البخاريَّ ترَكَ كتابَه مُسودَّة لم يُبيِّضه.

وثانيهما -وهو مُتفرِّع عن سابقه-: أنَّ عدمَ تبييضِ البخاريِّ لكتابِه أدَّىٰ إلىٰ تَصرُّف رواتِه فيه ومُحاولة إتمامه، ما يفسِّر اختلافَ نُسَخ الكتابِ مِن حيث مادَّته وترتيبه.

وتمام نقضها في المباحث التَّالية: